الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

كلية التربية الأساسية

قسم الدراسات لإسلامية

القول المستطاب

في مصطلح الاضطراب

اسم الباحثين

د.إبراهيم محمد محمد عبد العال الحناوي

أستاذ الحديث - جامعة الأزهر الشريف-

د.محمد يوسف الشطي

أستاذ مشارك بكلية التربية الأساسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الفتاح المنان، ذي الطول والفضل والإحسان، الذي من علينا بالإيمان، وفضل ديننا على سائر الأديان، ومحا بحبيبه وخليله وعبده ورسوله محمد ﷺ عبادة الأوثان وخصه بالمعجزة والسنن المستمرة على تعاقب الأزمان، صلى الله عليه وعلى سائر النبيين وآل كل ما اختلف الملوان(١)، وما تكررت حكمه وذكره وتعاقب الجديدان.

أما بعد:

فإن الاشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يشغل به الوقت، وأفضل ما يسعى إليه في العمر، وأشرف ما يتحصل عليه؛ إذ هو إرث الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

وكذلك أفهام حملة العلم من السنن والآثار متفرقة وإراداتهم متفاوتة وهممهم إلى التباين مصروفة وطبقاتهم فيما حملوه غير متساوية، فطائفة منهم قصدت حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ وأصحابه الذين ندب الله جل وعز إلى الاقتداء بهم فاشتغلت بتصحيح نقول الناقلين عنهم ومعرفة المسند من المتصل، والمرسل من

(١) الملوان: هما الليل والنهار. غريب الحديث ٢/ ٣١٠، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ٣٩٧هـ.

المنقطع، والثابت من المعلول، والعدل من المجروح؛ فهؤلاء حفاظ العلم والدين النافون عنه تحريف غال، وانتحال مبطل، وتأويل جاحد ؛ فهم الذين وصفهم الرسول ﷺ ودعا لهم وأمرهم بالإبلاغ عنه، فهذه الطائفة هم الذين استحقوا أن يقبل ما جوزوه، وأن يرد ما جرحوه، وإلى قولهم يرجع عند التدليس أو التحريف أو التأويل المبطل.

وطائفة ثانية اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحلال والحرام، واقتصروا على ما ذكرت أئمة الأمصار من المتون عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة في كتبهم وقصروا عما سبقت إليه أهل المعرفة بالروايات وثابت الإسناد وأحوال أهل النقل من الجرح والتعديل، فهم غير مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذكر خبر عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين لهم بإحسان - فيه حكم؛ ليعرفوا صحة ذلك من سقمه وصوابه من خطئه.

وطائفة ثالثة أكثرت الجمع والكتابة غير متفقهين في متن ولا عارفين بعلة إسناد فإنهم في الجمع والاستكثار والتدوين فهم داخلون إن شاء الله في قول رسول الله ﷺ: "نضر الله امرأً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع[1].

وبعد دراسة متأنية في فن علوم الحديث، استوقفنا هذا النوع من أنواع علوم الحديث ألا وهو " الحديث المضطرب" .

(١) أخرجه الترمذي في سننه – رقم٢٦٥٧)–)، وقال الترمذي حسن صحيح.

ولصعوبة هذا النوع وكثرة اختلاف الأئمة فيه سمينا هذا البحث "القول المستطاب في مصطلح الاضطراب " سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

أولا: أهمية الموضوع:

وتتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

١- الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض، إمّا بتقييد الإطلاق أو تفسير المجمل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة(١).

٢- أن الحديث قد يرد مرة مسندًا، ومرة مرسلًا، أو يختلف اسم الصحابي فمرة عن أنس، ومرة عن عبد الله بن عباس، فيظن باديء الرأي أنه متابع أو شاهد وهو في الأصل سند واحد اضطرب على راويه؛ قال ابن دقيق العيد: لأن المعروف عندهم أن الطريق إذا كان واحدًا، ورواه الثقات مرسلًا، وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ويحملوا الغلط على رواية الضعيف(٢).

وقال العلائي: بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسلة، والتابعون فيها متباينون فيظن أن مخارجها مختلفة وأن كلًا منها

---

(١) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد١٧/ ١ ، العلائي .تحقيق: بدر البدر.

(٢) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية٨/ ٣ ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي . تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدابهيل – الهند.

يعتضد بالآخر ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحدًا ويرجع كلها إلى مرسل واحد(١).

٣- أنه يدرس الأحاديث مبينًا طرقه واختلاف الرواة فيه.

٤- أنّ الاضطراب علة خفية لا يطّلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.

٥- أن الاختلاف الناشىء عن الوهم والخطأ في الرواية، قد يظن باديء الرأي أنه طرق للحديث يتقوّى به، مع أنه يعل الحديث به في حقيقة الأمر.

٦- ومن أهميته أن الرواة قد يضطربون في الاسم في السند أو في المتن فمن خلال دراسة الحديث قد نستطيع بيان الراجح في الاسم.

٧- ومن أهميته معرفة صحة الحديث من سقمه.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

١- من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع دقته إذ يتعلق بأمرين: أ - بعلم العلل، ب - بعلم الجرح والتعديل.

٢- الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل٤٥ ، صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي .تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

٣- محاولة جمع ما يتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.

٤- الاستفادة من تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة بالاضطراب.

٥- معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لا يؤثر فيه.

٦- ترك الإنكار والتشدد بين المسلمين إذا عُلم أن الحديث مضطرب.

٧- ترك احتكار الآراء المتفشي في زماننا هذا بسبب عدم الوقوف على معيار معين في ضبط أحد الترجيحات.

٨- الوقوف على حقيقة اختلاف الأفهام والإدراك، الدال على سماحة الإسلام في التعامل مع هذه الاختلافات .

ثالثا: الدراسات السابقة:

المضطرب أحد أنواع علوم الحديث، ولم نعلم أحدا أفرده بالتصنيف إلا كتاب للحافظ ابن حجر بعنوان " المقترب في بيان المضطرب " ولكنه مخطوط ومفقود(١)، وذكره المستشرق هالورد في

(١) ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة٢٠٥/ ١ ، شاكر محمد.

فهرسته لمكتبة برلين رقم١١٤١ فالله أعلم[١].

وأخذ هذه التسمية – المقترب في بيان المضطرب – الباحث: أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، وقام بعمل بحث طيب في الحديث المضطرب، أفاد فيه وأجاد، وقد استفدنا منه كثيرا.

وهناك مؤلفات مشتركة ضمن علوم الحديث، وهي عبارة عن كلمات متفرقة، ليست جامعة، ورحم الله الإمام العلائي حين قال: لم أجد إلى الآن أحدًا من الأئمة الماضين شفى النفس في هذا الموضوع بكلام جامع يرجع إليه، بل إنما يوجد عنهم كلمات متفرقة، وللبحث فيها مجال طويل[٢].

ومن هذه المصنفات الحديثية التي تكلمت عن هذا المصطلح:

علوم الحديث لابن الصلاح، والاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، النكت على ابن الصلاح لابن حجر، والزركشي وغيرها، وكتب العلل وهي كثيرة.

رابعا: مشكلة البحث:

ترجع مشكلة البحث إلى قلة المصنفات التي أفردته بالتصنيف، وكثرة الاختلافات المترتب عليها اختلاف الفقهاء، والاضطراب في

(١) صبحي السامرائي في تحقيقه للخلاصة في أصول الحديث للطيبي(٧٣) حاشية رقم(١).
(٢) نظم الفرائد(١١٢) .

وصف الثقة بقلة الضبط، وتضعيف كثير من الروايات بسبب عدم الوقوف على مرجح.

خامسا: خطة البحث:

قسمنا البحث إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

فأما التمهيد فاشتمل على بيان معنى الاضطراب في اللغة والاصطلاح، والشروط التي يصير بها الحديث مضطربا.

وأما الفصل الأول: أنواع الاضطراب وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: مضطرب السند وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النظرة الأولى من جهة الاضطراب.

المطلب الثاني: النظرة الثانية: من جهة الراوي. وفيه أربعة مسائل.

المسألة الأولى: إن كان الراوي في مرتبة القبول)ثقة أو صدوق).

المسألة الثانية: إن كان الراوي في مرتبة الاعتبار) الضعيف المنجبر) .

المسألة الثالثة: إن كان الراوي في مرتبة الترك) الضعيف الذي لا ينجبر) .

المسألة الرابعة: بيان ما يقبل التقوي.

المبحث الثاني: مضطرب المتن.

المبحث الثالث: مضطرب السند والمتن.

الفصل الثاني: آراء العلماء في الاختلاف على الراوي. وفيه خمسة

مباحث.

المبحث الأول: المذهب الأول: الاختلاف يؤثر مطلقا إلا إن دل دليل.

المبحث الثاني: المذهب الثاني: الاختلاف في السند لا يؤثر وقد يؤثر في المتن.

المبحث الثالث: ليس كل اختلاف مؤثرا.

المبحث الرابع: مناقشة المذاهب الثلاثة، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: مناقشة المذهب الأول.

المطلب الثاني: مناقشة المذهب الثاني.

المبحث الخامس: الترجيح.

الفصل الثالث: أثر الاضطراب على السند والمتن. وفيه مبحثان.

المبحث الأول: الآثار المترتبة على السند.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على المتن.

الفصل الرابع: معرفة الراوي المضطرب.

وأما الخاتمة: فاشتملت على أهم النتائج والتوصيات وفهارس علمية.

سادسا: منهج البحث.

سلكنا في هذا البحث المنهج الاستقرائي الموضوعي وفقا للطريقة الآتية:

١- استخلصنا مفهوم الاضطراب من المصادر الأصلية مع توثيق المادة العلمية.

٢- خرجنا الأحاديث بعزوها إلى مخرجيها، مع الاكتفاء بالعزو إلى الصحيحين أو أحدهما.

٣- قمنا بعزو الأقوال إلى قائليها بالأصل أو بالإحالة.

٤- استخرجنا بعض النماذج من الأحاديث النبوية للاسترشاد به كنماذج للأحاديث المضطربة.

٥- قمنا بعمل فهارس علمية للمصادر والمراجع والموضوعات ليسهل للقارئ الوصول إلى بغيته بأسرع وقت وأقصر طريق.

سائلين الله العلي القدير أن يتقبل منا هذا العمل، وأن يبارك لنا فيه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يكتب لنا السداد والقبول والتوفيق.

وكتبه

د.إبراهيم محمد محمد الحناوي

د.محمد يوسف الشطي

التمهيد:

كان لزاما قبل الشروع في ذكر أقوال المحدثين في الحديث المضطرب وتقسيم هذا البحث تقسيما علميا، أن نبين معنى الاضطراب في اللغة والاصطلاح.

الاضطراب لغة:

أصل كلمة) اضطرب (ضرب .ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه(١).

وكلمة الاضطراب تدل على حركة وعدم ثبات الشيء واختلاله وعدم انضباطه يقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم واضطرب أمره اختل واضطرب تحرك وماج(٢).

المضطرب اصطلاحًا:

قال ابن الصلاح: المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٩٧، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. تصوير دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) لسان العرب ٨/ ٣٥، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م دار الفكر - دار صادر - بيروت.

(٣) علوم الحديث ٢٦٩، ابن الصلاح. تحقيق: عائشة بنت الشاطئ. ط دار المعارف القاهرة.

وقيل: هو الحديث المروي على أوجه مختلفة مؤثرة متساوية في القوة ولا مرجح(١).

فالاضطراب يدخل الخبر مرفوعًا كان أو موقوفًا أو مقطوعًا، لكن لما كان اهتمام العلماء بالسنن أكثر انصب كلامهم على الأحاديث دون الآثار، ولذلك قل حكمهم على الآثار عمومًا بالصحة أو الضعف إلا فيما لا مجال للرأي فيه وهو المرفوع حكمًا(٢).

فائدة: لما خرج أبو الفضل العراقي أحاديث كتاب أحياء علوم الدين للغزالي في كتابه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار، لم يخرج الآثار وقال ليست من شرطه(٣).

وقال ابن رجب: إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما . وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر، فيقول علي بن المديني وغيره

(١) تيسير مصطلح الحديث ص١٦١، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص١٤٠، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي بن حسن الحلبي. ط دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

(٣) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار٢/ ١٠٠٣، العراقي، اعتناء أشرف عبد المقصود. ط دار طبرية - الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين .

وتعليلهم الحديثين المختلفين سندًا بالاضطراب إنما مرادهم الاضطراب لغة لا اصطلاحًا .والاختلاف المؤثر: هو المشعر بقلة ضبط راويه .قال الحافظ أثناء كلامه على حديث اختلف فيه الرواة: التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد، مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالًا على قلة ضبطه(١).

- الشروط التي يصير بها الحديث مضطربا:

١- وجود الاختلاف المؤثر.

٢- اتحاد المخرج

٣- أن تكون الأوجه متساوية.

٤- أن لا يمكن الجمع.

٥- أن لا يمكن الترجيح .

قال الحافظ: الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير٢/ ٢١٦، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تعليق السيد عبد الله هاشم اليماني. الطبعة؟ ١٣٨٤هـ. دار المعرفة.

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث[1].

❊ ❊ ❊

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣٤٨-٣٤٩، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب. مصورة الطبعة السلفية، دار المعرفة بيروت.

الفصل الأول

أنواع الاضطراب وحكم كل نوع .

الاضطراب من حيث هو يرجع تارة إلى المتن وتارة إلى السند وتارة إليهما وقد يكون على شخص واحد وقد يكون على أكثر من ذلك. قال ابن الصلاح: يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راو واحد ويقع بين رواة له جماعة(١).

والغالب أن يقع الاضطراب في السند قال الحافظ: المضطرب وهو يقع في الإسناد غالبًا، وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد(٢).

وقول الحافظ (وقد يقع في المتن) أفاد أنه يقع في المتن بقلة وذلك؛ لأن الاضطراب في المتن قلما يوجد إلا ومعه اضطراب في السند(٣). وقد يقع فيهما؛ لأن القضية مانعة خلو- أي يستلزم كل منهما الآخر- فيكون ذلك في المتن وفي السند معًا.

* * *

(١) علوم الحديث ٢٧٠.

(٢) نزهة النظر ١٢٧.

(٣) ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني ٣٩٨، اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الثالثة ١٤١٦ه.

المبحث الأول

مضطرب السند

لأهل الحديث في الحديث المضطرب نظرتان:

المطلب الأول: النظرة الأولى: من جهة الاضطراب:

فالاضطراب وحده موجب لضعف الحديث ؛ لأنه دليل على عدم ضبط الراوي(١).

قال ابن دقيق العيد: الاضطراب أحد أسباب الضعف(٢).

المطلب الثاني: النظرة الثانية: من جهة الراوي:

فالراوي إما أن يكون في مرتبة القبول أو الاعتبار أو الترك.

المسألة الأولى: فإن كان في مرتبة القبول (ثقة أو صدوق) واضطرب في الحديث ولم يضبطه، ضعف الحديث لعدم ضبطه لذلك الحديث بعينه، لا لضعفه.

قال العراقي في معرض ردّه على من ضعف راويًا ثقة لحديث رواه مضطرب: إنما نشأ ضعف هذا الحديث من اضطرابه والاختلاف في رفعه ووقفه ووصله وإرساله. واضطراب لفظه، لا من حال عبد الحميد

---

(١) التلخيص الحبير ٢/ ٢١٦.

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ١/ ٣٨٧، تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع، ١٤١٨ – ١٩٩٧م، الطبعة: ١.

فقد وثقه النسائي والعجلي وابن حبان(١).

المسألة الثانية: وإن كان الراوي في مرتبة الاعتبار (الضعيف المنجبر). واضطرب في الحديث، ضعف الحديث لأمرين: لضعف راويه. ولاضطرابه فيه.

قال ابن القطان في معرض بيانه لعلة حديث أعله بالاضطراب: وذكر من طَرِيق التِّرْمِذِيّ عَن ابْن جرهد، عَن أَبِيه، عَن النَّبِي ﷺ مر بِهِ، وَهُوَ كاشف فَخذه، فَقَالَ: " غط فخذك؛ فَإِنَّهَا من الْعَوْرَة "(٢).

(١) ذيل ميزان الاعتدال ١/ ١٤٢، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي. تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ جامعة أم القرى مركز البحوث مكة المكرمة.

والحديث كما في الذيل: عند أبي داود(٢٦٤)، والنسائي(٢٨٩)، وابن ماجة (٦٤٠) من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَته وَهِي حَائِض قَالَ: " يتَصَدَّق بِدِينَار أَو نصف دِينَار" وهو حديث اختلف فيه اختلافا كثيرا وقد جمع البيهقي في سننه طرقه ثم ضعفها كلها ثم روى بإسناده عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الضبعي الفقيه أنه قال جملة الأخبار مرفوعها وموقوفها يرجع إلى عطاء العطار وعبد الحميد وعبد الكريم بن أبي أمية وفيهم نظر. وتعقب العراقي كلام البيهقي فقال: والاعتماد في تعديل الرواة وجرحهم على أئمة الحديث لا على الفقهاء.

قلت: والحديث صحيح كما قال أبو داود عقب الحديث هكذا هي الرواية الصحيحة، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١/ ٢١٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠١٤) من طريق زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه، والترمذي (٢٧٩٥) من طريق زرعة بن مسلم بن جرهد عن جده جرهد. وقال هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل، و(٢٧٩٧) من طريق عبد الله بن جرهد عن أبيه. وقال: حسن غريب =

هذا الحديث له علتان:

إحداهما: الاضطراب المورث لسقوط الثقة به وذلك أنهم يختلفون فيه» ثم قال: «إذا كان الذي اضطرب عليه بجميع هذا أو ببعضه أو بغيره غير ثقة أو غير معروف فالاضطراب حينئذ يكون زيادة في وهنه وهذه حال هذا الخبر وهي العلة الثانية(١).

المسألة الثالثة: إن كان الراوي في مرتبة الترك (الضعيف الذي لا ينجبر) واضطرب في الحديث، ضعف الحديث ضعفًا شديدًا لأمرين: لشدة ضعف راويه ولاضطرابه فيه.

وإذا كان الاضطراب من الراوي الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه ؛ فلا يتقوى حديثه؛ لأن ضعفه غير منجبر.

مثاله: ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ الأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: » تَعَلَّمُوا القُرْآنَ وَالفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ فَإِنِّي مَقْبُوضٌ»(٢).

= من هذا الوجه، وأحمد في المسند (١٥٩٢٦) من طريق زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عن جده، و(١٥٩٢٧) من طريق زرعة بن مسلم أن النبي رأى جرهدا...

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام٣٣٩/ ٣ ، الحافظ ابن قطان الفاسي، دراسة وتحقيق: د .الحسين آيت سعيد .الطبعة الأولى١٤١٨ هـ١٩٩٧ -م دار طيبة - السعودية.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٩١) وقال: هذا حديث فيه اضطراب، وروى أبو أسامة هذا =

وهذا إسناد موضوع:

محمد بن القاسم كذبوه(١)، والفضل لين ورمي بالاعتزال(٢)، وشهر صدوق كثير الإرسال والأوهام(٣).

وخالفهم المثنى بن بكر فرواه عن عوف عن سليمان عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عنه به مرفوعًا نحوه(٤). وهذا إسناد ضعيف جدًا: المثنى بن بكر قال عنه الدار قطني: متروك(٥).

وخالفهم النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ فرواه عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَابِرٍ عن عَبْدُ اللهِ

= الحديث، عن عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك الحسين بن حريث، قال: أخبرنا أبو أسامة، عن عوف بهذا نحوه بمعناه، ومحمد بن القاسم الأسدي قد ضعفه أحمد بن حنبل وغيره.

(١) تقريب التهذيب ١/ ٥٠٢، ابن حجر العسقلاني. ط: دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤٤٦.

(٣) تقريب التهذيب ١/ ٢٦٩.

(٤) أخرجه أبو يعلى (٥٠٢٨) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: حسين الأسد. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ دار المأمون للتراث دمشق. والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٤٨)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٥) لسان الميزان ٥/ ١٤، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند. تصوير مؤسسة الأعلمي - بيروت، ١٣٩٠هـ..

ابْنِ مَسْعُودٍ عنه به مرفوعًا نحوه(١). وهذا إسناد ضعيف: سُلَيْمَانَ بْنِ جَابِرٍ مجهول(٢).

ولرواية أبي هريرة متابعة من طريق حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعِطَافِ عن أَبُي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عنه به مرفوعًا(٣). وهذا إسناد ضعيف جدًا: حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعِطَافِ المدني متروك(٤).

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد مرفوعًا(٥) إلا أن في إسناده الْمُسَيَّبِ بْنِ شَرِيكٍ الكوفي وهو متروك(٦). وعليه يبقى الحديث ضعيفًا

(١) أخرجه الشاشي في مسنده (٨٤٢) الهيثم بن كليب الشاشي أبو سعيد، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، طبعة: ١. والحاكم في المستدرك (٧٩٥٠)، الطبعة الأولى ١٣٣٤هـ دائرة المعارف العثمانية الهند. تصوير دار المعرفة.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٢٥٠.

(٣) أخرجه ابن ماجة (٢٧١٩)، والبيهقي في الكبرى ٦/ ٣٤٣ وقال تفرد به حفص بن عمر وليس بالقوي، والطبراني في الأوسط (٥٢٩٣) وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا حفص بن عمر بن أبي العطاف "، والدار قطني في سننه (٤٠٥٩)، وابن أبي عاصم في الأوائل (١٦٥)، والعقيلي في الضعفاء ١/ ٢٧١ وقال: حفص بن عمر في حديثه نظر.

(٤) تقريب التهذيب ١/ ١٧٣.

(٥) أخرجه الدار قطني في سننه (٤١٠٤)، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٦) لسان الميزان ٦/ ٣٨.

لا يتقوى، وضعفه ابن كثير في التفسير(١).

المسألة الرابعة: بيان ما يقبل التقوي.

الاضطراب من أسباب ضعف الحديث وهذا الضعف ليس شديدًا بل هو من الضعف المنجبر. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله أبو معشر المدني يكتب حديثه ؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن اكتب حديثه اعتبر به(٢).

قال الحافظ بعد ذكره حديثًا مضطربًا صححه الحاكم: «في تصحيحه نظر ؛ لأن في أبي أيوب الإفريقي – واسمه عبد الله بن علي – مقالًا مع الاضطراب من عاصم في سنده وتكلموا في حفظه.

وإنما قلت: حسن ؛ لاعتضاده بما قبله(٣).

وذكر السخاوي حديث: «العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ»(٤) وخرجه ثم قال:

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٦٨، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. طبعة دار المعرفة بيروت.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٣٠، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ. مكتبة الخانجي – القاهرة.

(٣) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ١/ ١٤٦: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ١٤١١هـ. مكتبة المثنى: بغداد، ومكتبة ابن تيمية: القاهرة.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجة (٢٢٣)، وابن حبان في صحيحه (٨٨) جميعهم من طريق عَاصِمِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فأتاه رجل... فذكره. وقال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا حدثنا محمود بن =

صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده(١)، لكن له شواهد يتقوى بها ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلًا(٢).

فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أوْ الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع.

ففي السند إذا روى الحديث موصولًا ومرسلًا. وجاء ما يقويه من متابعة أو شاهد معتبر تقوى به.

ومثاله: ما رواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ»(٣).

= خداش بهذا الإسناد وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن الوليد بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ «وهذا أصح من حديث محمود بن خداش، ورأي محمد بن إسماعيل هذا أصح». ورواه البخاري تعليقا كتاب العلم، باب: قبول العلم والعمل ١/ ٢٤. الحديث صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٥/ ٤٨.

(١) العلل المتناهية ١/ ٦٩، ٧٠، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٢) المقاصد الحسنة ص٢٩٣، محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الله محمد الصديق. الطبعة الأولى١٣٩٩هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣) أخرجه الترمذي (١٨٥١) عن يحيى بن موسى، وابن ماجة (٣٣١٩) عن الحسين بن مهدي كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب =

رواه عبد الرزاق أيضًا عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه مرفوعًا مرسلًا.

فاضطرب فيه عبد الرزاق مرة يصله ومرة يرسله. وأعله الترمذي بالاضطراب(١).

وقد توبع معمر:

تابعه زياد بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعًا نحوه(٢).

وله شاهد من حديث أبي أسيد الأنصاري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ»(٣).

وقد يكون للسند شاهد ولا يتقوى به كحديث عبد الله بن عمرو

= مرفوعا. ولم أقف عليه في المصنف.

(١) قال الترمذي في سننه ٤/ ٢٨٥ وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه عن عمر، عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلا حدثنا أبو داود سليمان بن معبد قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، نحوه ولم يذكر فيه عن عمر.

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١١/ ٢٨٤ (٤٤٤٨)، أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م. إسناده صحيح رواته ثقات.

(٣) أخرجه الترمذي (١٨٥٢) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى. إسناده ضعيف فيه رجل مجهول من أهل الشام.

مرفوعًا: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ»(١). اضطرب راويه في إسناده على أوجه. ووجدت له شاهدًا من حديث عبدالله بن عمر مرفوعًا: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ»(٢).

فهذا لا يتقوى الحديث به ؛ لاحتمال أن يكون موقوفًا وهو مما للرأي فيه مجال أو مقطوعًا من قول التابعي فلا يتقوى بهما.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٨٩) إسناده ضعيف فيه بشير بن مسلم قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ١٠٤ لم يصح حديثه، وقال عنه ابن حجر: مجهول.

(٢) أخرجه البزار (١٦٦٨) كما في كشف الأستار للهيثمي. ومدار الحديث على ليث بن أبي سليم. وهو مختلط جدًا.وقال البزار: لا نعلم رواه عن نافع إلا ليث، ولا عنه إلا أبو حفص.

المبحث الثاني

مضطرب المتن

والاضطراب في المتن إذا جاء الحديث بألفاظ مضطربة. وجاء ما يقوي بعض هذه الألفاظ تقوى به.

مثاله:

قال الترمذي: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ (١).

وهذا إسناد ضعيف:

فيه أشعث بن سوار ضعيف(٢).

وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس(٣).

وأعل باضطراب متنه.

فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان

(١) أخرجه الترمذي (٩٢٧)، وأحمد ٢٢/ ٢٦٩، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٤)، ابن حجر العسقلاني. تحقيق: صغير الباكستاني. ط دار العاصمة الرياض. الأولى ١٤١٦هـ.

(٣) تهذيب التهذيب (٦٢٩١)، ابن حجر العسقلاني. ط دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

ورمينا عنهم»[1].

فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان)

وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان).

والحديث أعله ابن القطان باضطراب متنه[2]. وانتصر الذهبي في الرد على ابن القطان لما رواه ابن أبي شيبة من جواز التلبية والرمي عن الصبيان، قائلا تبين أن الحق مع أبي بكر بن أبي شيبة [3].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٨٨٥)، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي. تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ دار التاج - بيروت.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٦٩.

(٣) الرد على ابن القطان ١/ ٣٨.

المبحث الثالث:

مضطرب السند والمتن

يقع الاضطراب أيضا في السند والمتن معا مما يكون سببا في ضعف الحديث وعدم الاعتماد عليه.

ومثال مضطرب السند والمتن:

قال أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ «تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمُ الصَّعِيدَ، ثُمَّ مَسَحُوا وُجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلِّهَا إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ مِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ»(١).

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

١- الانقطاع بين عبيد الله وعمّار(٢).

٢- الاضطراب في سنده ومتنه.

فرواه عمرو بن دينار عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٨)، وأحمد (١٨٨٩٣) وقال الشيخ الأرنؤوط في تحقيق المسند: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمارًا فيما ذكر المزي في "تحفة الأشراف" ٧/ ٤٨١، .

(٢) نصب الراية ١/ ١٥٥ للزيلعي.

أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالتُّرَابِ فَمَسَحْنَا بِوُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا إِلَى الْمَنَاكِبِ»(١).

فهنا قال (عن أبيه) وفي الأول لم يقل.

ورواه صالح بن كيسان عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ عن ابن عباس عن عمّار بن ياسر وفيه: فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَنْفُضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ...)(٢).

فهنا جعلها ضربة واحدة. وفيما سبق ضربتين.

حاصل الاضطراب:

وقع الاضطراب في سنده وفي متنه:

أما السند:

١ - الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمّار(٣).

---

(١) أخرجه الحميدي (١٤٣) عن سفيان وعمرو بن دينار، والنسائي (٣١٥) من طريق مالك، وابن ماجة (٥٥٦) من طريق عمرو بن دينار. ثلاثتهم (ابن عيينة، وعمرو بن دينار، ومالك) لزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن عمار بن ياسر.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٠)، والنسائي (٣١٤)، وأحمد (١٨٣٢٢) جميعهم عن صالح، عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار بن ياسر.

وأخرجه أبو داود (٣٢٧) من طريق قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن عمار بن ياسر.

(٣) قال الذهبي في السير ٤/ ٤٧٥ روايته عن عمار مرسلة.

٢- الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمّار.

وأما المتن:

فمرة يقول: ضربة.

ومرة يقول: ضربتين .فهذا اضطراب في سنده ومتنه.

وقال ابن عبد البر: «أحاديث عمّار في التيمم كثيرة الاضطراب. وإن كان رواتها ثقات»[1].

* * *

(١) الاستذكار ٣/ ١٦٥، ابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب.

الفصل الثاني:

آراء العلماء في الاختلاف على الراوي .

الاختلاف: هو أن يروي الرواة الحديث فيختلفون فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر. قال أبو داود: «الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء»(١).

والاضطراب أحد أنواع الاختلاف(٢)، فإذا وقع اختلاف بين الرواة فللعلماء في هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب:

المبحث الأول:

المذهب الأول: الاختلاف يؤثر مطلقًا إلا إن دل دليل .

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف يقدح في الحديث إلا إنْ دَلَّ دليل على أنه عند المختلف عليه بالطريقين وإليه ذهب كثير من أهل الحديث(٣). قال الحافظ: «شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه في الاختلاف، وأما إذا تفاوتت فالحكم للراجح بلا خلاف»(٤). فنفى

(١) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٣١، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف
الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

(٢) نزهة النظر ١٢٤.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧٨٥.

(٤) الإصابة ١٠/ ١٩٦، ابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد علي البجاوي، تصوير دار المعرفة.

وجود الخلاف والله أعلم. وحجتهم:

أن الاختلاف على الراوي دليل على عدم ضبطه في الجملة، فيضر ذلك ولو كان رواته ثقات إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعًا أو بالطريقين[1].

❊ ❊ ❊

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢٢٣) لابن دقيق العيد، تحقيق عامر صبري، دار البشائر - بيروت. الأولى ١٤١٧هـ.

المبحث الثاني

المذهب الثاني: الاختلاف في السند لا يؤثر وقد يؤثر في المتن

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة المقبولين (ثقة أو صدوق) لا يؤثر في صحة الحديث إلا عند التنافي والتعارض في المتن دون السند.

وإليه ذهب الفقهاء وأكثر الأصوليين وطائفة من المحدثين(١).

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في معرض بيانه للعلة: «أن يروي الثقات حديثًا مرسلًا، ويتفرد به ثقة مسندًا. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال»(٢)، والاضطراب المؤثر في السند إذا كان راويه ضعيفًا(٣).

حجتهم: أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز(٤)، الذي يمكن معه صدق

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٤/ ٣٣٩، الزركشي، تحقيق: عمر بن سليمان الأشقر ومراجعة محمد الأشقر وعبد الستار أبو غدة.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ١٦٣، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القزويني، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد – الرياض.

(٣) بيان الوهم والإيهام ٤/ ٢٦.

(٤) العدة في أصول الفقه ٣/ ١٠٠٤، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

الراوي وعدم غلطه فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطًا، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه(١).

وأن توهيم حافظ في زيادة زادها لا معنى له إلا لو صرح الناس بمخالفته وهم لم يصرحوا. وإنما سكتوا عن شيء جاء هو به(٢).

وأن رواية الحديث الواحد تارة متصلًا وتارة مُرْسلًا أو مُنْقَطِعًا قوة للخبر ودليل على شهرته، وتحدث الناس به فجعل ذلك علل الحديث، شيء لا معنى له(٣).

وقال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي: «إن للمحدثين أغراضًا في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفًا أو مرسلًا، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه وأحفظ. وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول

(١) النكت ٢/ ٢٠٩.

(٢) بيان الوهم ٢/ ٤٥٤.

(٣) التلخيص الحبير ٢/ ١٨٨.

بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر أصول الشريعة»[1].

وقال ابن القطان الفاسِي: «لا نرى الاضطراب في الإسناد علة؛ فإنما ذلك إذا كان الذي يدور عليه الحديث ثقة فنجعل حينئذ اختلاف أصحابه عليه إلى رافع وواقف ومرسل وواصل غير ضار، بل ربما كان سبب ذلك انتشار طرق الحديث، وكثرة رواته وإن كان المحدثون يرون ذلك علة تسقط الثقة بالحديث المروي بالإسناد المضطرب فيه»[2].

قلت: ومن الممكن أن يصحح الطريقين معا فينتفي الاضطراب، ويمكن أن لا يصحح فنردهما، وهذا متوقف على الرواية التفصيلية، بأن تدرس كل رواية على حالها والحكم عليها بما يليق بحالها.

❊ ❊ ❊

(١) النكت ١/ ١٠٦، لأبي عبد الله محمد الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، مكتبة أضواء السلف، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

(٢) النظر في أحكام النظر (١١٠) علي بن محمد القطان. تحقيق: إدريس الصهري. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار حياء التراث – بيروت. دار الثقافة – الدار البيضاء..

المبحث الثالث:

المذهب الثالث: ليس كل اختلافٍ مؤثرًا

يرى أصحاب هذا المذهب أن الاختلاف بين الرواة منه ما هو مؤثر في ثبوت الحديث ومنه ما ليس بمؤثر في ثبوت الحديث. وإليه ذهب الأكثر من أهل الحديث(١).

وحجتهم:

أن الحديث الواحد تحكمه ملابسات ومداخلات لا تتوفر في كل حديث إذ ليست الرواة الثقات في درجة واحدة ولا أحوال الرواة منضبطة، فالوهم والغلط يطرأ على الثقات فما دونهم.

قال الحازمي: «الرواية يراعى فيها الألفاظ والأحوال والأسباب لتطرق الوهم إليها والتغيير والتبديل ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها»(٢).

فإذا كان ذلك كذلك فلا تطرد القاعدة بل يحكم لكل حديث خاص بحكم خاص.

وأن القرائن والدلالات معمول بها في هذا العلم ؛ إذ هو مبني على غلبة الظن، فإن غلب على الظن بالقرائن أن الراوي ضبط ما تحمله

---

(١) النكت ٢/ ٧٧٨.

(٢) الناسخ والمنسوخ (١٢)، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد بالرياض، عام النشر: ١٤١٨هـ..